الفصل الثاني
طرق تسجيل العمليات المالية

يقصد بالعملية المالية هي تلك العملية التي تحدث في المشروع وتؤثر على مبلغ أو طبيعة أحد الحسابات المعمول بها في هذا المشروع أما تسجيل العمليات المالية فهو عبارة عن إثبات الأحداث المالية ذات الأثر الاقتصادي التي تجريها المنشأة. بمعنى أخر إثبات الأحداث الاقتصادية ذات القيم المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية، ويتم هذا التسجيل في الدفاتر والسجلات المحاسبية وفقاً للتسلسل التاريخي لحدوث العمليات، ومن خلال عمليات التسجيل يمكن تحديد نتيجة النشاط للوحدة الاقتصادية من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة وإمكانية أظهار المركز المالي في نهاية الفترة لتلك الوحدة فضلاً عن العديد من المعلومات الأخرى. فالمحاسبة لا تسجل كل الأحداث الاقتصادية بل تسجل الأحداث الاقتصادية المالية أما الأحداث الاقتصادية غير المالية فلا يتم تثبيتها محاسبياً مثل عمليات الإنتاج وخزن ونقل البضائع تعيين الموظفين، نقلهم، التعاقدات، عرض العطاء ...الخ. أما طرق التسجيل فهناك طريقتين هما:

أولاً: طريقة القيد المفرد

تكتفي بعض المنشآت بأن تسجل جانب واحد من عملياتها وهو المتعلق بالأشخاص الذين يتعاملون معها فتحتفظ لهذا الغرض بسجل يضم الحسابات الشخصية للمدينين والدائنين وقد تحتفظ بسجل لقيد عملياتها النقدية وآخر لقيد عملياتها مع المصرف.

وتتبع هذه الطريقة في المنشآت الصغيرة ذات العمليات المحدودة وتكتفي هذه المنشآت أن تسجل في دفاترها غير الكاملة طرفاً واحداً من طرفي العملية المالية وهو عادة الطرف الخارجي (العميل أو المورد) أما الطرف الآخر من العملية فيمثله صاحب المشروع نفسه، لذا يتم تسجيل بعض العمليات التي تحدث في المشروع، وهي عمليات الشراء أو البيع على الحساب فقط، بهدف تحديد ديون المشروع على الآخرين، أو تحديد ديون الآخرين على المشروع، أما العمليات النقدية من قبض أو صرف فلا يتم إثباتها في أغلب الأحيان.

وعلى ذلك يمكن تعريف طريقة القيد المفرد بأنها الطريقة التي تعتمد فيها بعض المنشأة على تسجيل طرف واحد من عملياتها المالية وهو الطرف المرتبط بالأشخاص المتعاملين معها. ولعل السبب الأساسي في استخدام هذه الطريقة هو عدم تحرير أية مستندات للعملية المالية (مثل مستند القبض أو الصرف أو القيد) في مثل هذا النوع من المشروعات، ومن أمثلة هذه المشروعات المهن الحرة البقالة ومحلات النجارة، وتصليح السيارات. الخ حيث قد يستخدم أصحاب هذه المشروعات دفتراً واحداً لبيان موقفهم من الغير (المديونية والدائنية) إذ يخصص لكل عميل أو مورد صفحة مستقلة تبين إجراءات البيع أو الشراء على الحساب وعمليات تسديد الغير لأثمان البضاعة أو تسديد المشروع للغير لأثمان تلك المشتريات.

ووفقاً لهذه الطريقة يقتصر تسجيل العمليات المالية في دفاتر المنشأة على ما يلي:

1-العمليات المتعلقة بحركة النقدية الواردة للمنشأة في صورة مقبوضات أو صادرة بصورة مدفوعات.

2-العمليات المتعلقة بالعملاء الذين تبيع لهم المنشأة بضائعها أو منتجاتها.

3-العمليات المتعلقة بالموردين الذين تشتري منهم المنشأة البضائع أو المنتجات.

لذا فإن البيانات التي يمكن الحصول عليها من دفاتر المنشأة في أي وقت لا تتضمن سوى:

أ- النقدية الموجودة في الصندوق.

ب- الديون المتحققة للمنشأة تجاه العملاء (المدينون).

ج- الديون المستحقة على المنشأة لمورديها (الدائنون).

من هذا يتضح أن البيانات التي نظمتها دفاتر المنشأة ناقصة ولا تكفي لتمكينها من التعرف على مركزها المالي أو من استخلاص نتيجة نشاطها من ربح أو خسارة على الوجه السليم.

إن تحديد نتيجة نشاط أي منشأة من ربح أو خسارة يتم خلال طريقتين هما:

1- المقارنة بين قيمة رأس المال في أول المدة وآخرها ، فيكون هناك ربحاً إذا كان رأس المال آخر المدة أكبر من رأس المال أول المدة ، وبالعكس في حالة الخسارة.

2- المقارنة بين إيرادات المنشأة ومصروفاتها ، فيكون هناك ربحاً إذا كانت الإيرادات أكبر من المصروفات ، وبالعكس في حالة الخسارة.

من ذلك نلاحظ أن الطريقة الأولى تمثل التغير في صافي المركز المالي للمنشأة ، فيما بين أول المدة ونهايتها في حين أن الطريقة الثانية تمثل مجموع القيم الموجبة والسالبة التي ساهمت في تحقيق هذا التغير.

وفي ظل نظرية القيد المفرد يتم تحديد نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة من خلال المقارنة بين صافي المركز المالي (رأس المال) أول المدة وأخرها وهو المعتمد غالباً ، أو المقارنة من خلال إيجاد فرق التغير في الموجودات في أول المدة وأخرها من جهة ، وفرق التغير في المطلوبات (الالتزامات للغير) في أول المدة وآخرها.

المعادلات الخاصة بنظرية القيد المفرد

هناك مجموعة معادلات رياضية يمكن من خلالها تحديد صافي الربح والخسارة في الوحدات الاقتصادية التي تعتمد القيد المفرد في تسجيل عملياتها وهذه المعادلات هي:

1- صافي المركز المالي في أول المدة = أجمالي الموجودات في أول المدة - أجمالي المطلوبات في أول المدة

2- صافي المركز المالي في أخر المدة = أجمالي الموجودات في أخر المدة - أجمالي المطلوبات في أخر المدة

3- صافي الربح (أو الخسارة) = صافي المركز المالي في أخر المدة - صافي المركز المالي في أول المدة

فإذا كانت النتيجة موجبة فهذا يعني تحقيق ربح أما إذا كانت النتيجة سالبة فهذا يعني حصول خسارة.

ويتم اعتماد المعادلة (3) لتحديد صافي الربح أو الخسارة في حالة افتراض عدم وجود أي مسحوبات أو إضافة إلى رأس المال خلال السنة المالية. أما في حالة وجود ذلك فإنه للوصول إلى صافي الربح أو الخسارة فإن المعادلة تكون بالصيغة الآتية:

4- صافي الربح (أو الخسارة) = صافي المركز المالي في أخر المدة - صافي المركز المالي في أول المدة + المسحوبات - الإضافة إلى رأس المال

وفي حالة وجود أي تسويات جردية للمقدمات والمستحقات فإن المعادلة تكون بالصيغة الآتية:

5- صافي الربح (أو الخسارة) = المعادلة (4) - المصروفات المستحقة + الإيرادات المستحقة - الإيرادات مستلمة مقدماً + مصروفات مدفوعة مقدماً

وتوضيح المعادلات السابقة من خلال القائمة الآتية:

صافي المركز المالي في أخر المدة		××
(-)صافي المركز المالي في أول المدة		(××)
ربح أو (خسارة) قبل المسحوبات والإضافات		××
يضاف		
+ المسحوبات	××	
+ الإيرادات المستحقة	××	
+ المصروفات المدفوعة مقدماً	××	
		×× +
يطرح		
- الإضافات	(××)	
- المصاريف المستحقة	(××)	
- إيرادات مستلمة مقدماً	(××)	
		(××)-
صافي ربح أو خسارة		××

وللمساعدة في توضيح تطبيق المعادلات السابقة ندرج أدناه مثال على ميزانية عمومية (قائمة مركز مالي) لبيان عناصر الموجودات والمطلوبات ورأس المال:

ميزانية عمومية (قائمة مركز مالي) في 12/31/ 20

الموجودات		المطلوبات ورأس المال	
أ- الموجودات المتداولة	××	أ- المطلوبات المتداولة	××
بضاعة 12/31		أوراق دفع(أ.د)	
الصندوق		دائنون	
المصرف		المصرف(سحب على المكشوف)	
المدينون		ب-المطلوبات طويلة الأجل	××
أوراق قبض(أ.ق)		القروض والسندات	
استثمارات مالية(أسهم وسندات)		ج- المطلوبات الأخرى	××
ب- الموجودات الثابتة	××	مصروفات مستحقة	
أراضي		إيرادات مستلمة مقدماً	
مباني			
أثاث			
سيارات		د- حقوق الملكية(رأس المال)	
ج- موجودات غير ملموسة	××	رأس المال	
شهرة المحل		+ صافي الربح	
براءة الاختراع		- المسحوبات الشخصية	
العلامة التجارية		صافي رأس المال	××
د- موجودات أخرى	××		
مصروفات مدفوعة مقدماً			
إيرادات مستحقة			
نفقات التأسيس			
أجمالي الموجودات	××××	أجمالي المطلوبات ورأس المال	××××

مثال1:

بدأ التاجر كمال عمله التجاري في 1/1/ 2008 برأس مال قدره 110000 دينار وفي نهاية السنة وجد أنه يملك بضاعة بقيمة 40000 دينار وأثاث 20000 دينار ونقد 30000 ومباني 60000 دينار ودائنون 15000 دينار.

المطلوب: قياس نتيجة النشاط إذا علمت أن التاجر يعتمد طريقة القيد المفرد في إثبات العمليات المالية لديه.

الحل:

صافي المركز المالي في أول المدة = أجمالي الموجودات في أول المدة - أجمالي المطلوبات في أول المدة

صافي المركز المالي (رأس المال) في أول المدة = 110000 دينار

صافي المركز المالي في أخر المدة = أجمالي الموجودات في أخر المدة - أجمالي المطلوبات في أخر المدة

صافي المركز المالي في أخر المدة = البضاعة + أثاث+ الصندوق+ المباني - الدائنون

صافي المركز المالي في أخر المدة = 40000+ 20000 +30000+ 60000 - 15000

صافي المركز المالي في أخر المدة = 150000-15000 = 135000دينار

صافي الربح (أو الخسارة) = صافي المركز المالي في أخر المدة - صافي المركز المالي في أول المدة

صافي الربح = 135000 – 110000 = 25000 دينار ربح

مثال2:

تتبع محلات السلام التجارية طريقة القيد المفرد في إثبات العمليات المالية فيها وقد أمكن الحصول على البيانات التالية الخاصة عن الموجودات والمطلوبات في أول السنة وأخرها عن سنة 2009:

أسم الحساب	2009/1/1	2009/12/31
الصندوق	35000	30000
أثاث	23000	25000
بضاعة	60000	40000
مباني	120000	120000
مدينون	12000	14000
دائنون	9000	12000

وكانت المسحوبات الشخصية لصاحب المشروع خلال السنة 18000 دينار أما الإضافة إلى رأس المال فكانت بمقدار5000 دينار.

المطلوب: قياس نتيجة النشاط لمحلات السلام التجارية ومن ثم تصوير ذلك بقائمة.

الحل:

صافي المركز المالي في أول المدة = أجمالي الموجودات في أول المدة - أجمالي المطلوبات في أول المدة

صافي المركز المالي 1/1 = الصندوق + أثاث+البضاعة+ المباني+مدينون - الدائنون

صافي المركز المالي 1/1 = 35000+ 23000+60000+ 120000+12000 - 9000

صافي المركز المالي 1/1 = 240000- 9000 = 231000 دينار

صافي المركز المالي في أخر المدة = أجمالي الموجودات في أخر المدة - أجمالي المطلوبات في أخر المدة

صافي المركز المالي 12/31 = الصندوق + أثاث+البضاعة+ المباني+مدينون - الدائنون

صافي المركز المالي 12/31 = 30000+25000+40000+120000+14000 - 12000

صافي المركز المالي 12/31 = 229000 - 12000 = 217000 دينار

صافي الربح (أو الخسارة) = صافي المركز المالي 12/31 - صافي المركز المالي 1/1 + المسحوبات - الإضافة إلى رأس المال

صافي الربح (الخسارة) = 217000 - 231000 + 18000 - 5000

صافي(الخسارة) = (1000) دينار خسارة

قائمة نتيجة النشاط لمحلات السلام التجارية في 2009/12/31

صافي المركز المالي في أخر المدة		217000
(-)صافي المركز المالي في أول المدة		(231000)
(خسارة) قبل المسحوبات والإضافات		(14000)
يضاف		
+ المسحوبات	18000	
	18000	
يطرح		
- الإضافات	(5000)	
	(5000)	
صافي خسارة		(1000)

ثانياً: طريقة القيد المزدوج

تقوم طريقة القيد المزدوج على أساس أن أية عملية من العمليات ذات الأثر المالي تتم بين طرفين مما يتطلب تحليل هذه العملية وتسجيلها بالشكل الذي يمكن معه تحديد أثرها على الطرفين المتعاملين وعلى ذلك فإنه يتم تحليل العملية المالية إلى طرفين هما:

الطرف الأول: المنشأة.

الطرف الثاني: الغير الذي تتعامل معه المنشأة.

وفي ضوء هذا التحليل يتم تسجيل العملية في دفاتر المنشأة بحيث يمكن التعرف على طرفي كل عملية بسهولة وتتبع أثرها المباشر على نشاط المنشأة ، وترتب على إتباع هذه الطريقة عدة تفسيرات لاستخدامها وهي تخصيص الحسابات (ويقوم على افتراض أن كل عملية تتم بين شخصين أحدهما مدين بقيمة ما استلم والآخر دائن بقيمة ما أعطى وبالتالي فإن كل شخص يمثل حساب) ومعادلة الميزانية (وتقوم على افتراض وجود أثر متوازن على عناصر الميزانية) وتحليل العمليات أو المعاملات (أن الاهتمام ينصب على العمليات ذاتها وذلك من حيث الأثر الذي تحدثه كل عملية على طرفيها) بحيث يكون القيد بالصيغة الآتية:

×× من حـ/ الطرف المدين (منه)الطرف الذي أخذ الأخذ ⟵ أستلم
×× إلى حـ/ الطرف الدائن (له) الطرف الذي أعطى العاطي ⟵ أعطى

أي أن الطرف الذي أخذ يكون في الطرف المدين من القيد والطرف الذي أعطى يكون في الطرف الدائن من القيد.

إن الأسس التي تبنى عليها هذه الطريقة هي:

1- إن كل عملية ذات قيمة مالية تتضمن مبادلة قيمة وانتقال شيء ذي قيمة بين طرفين هما الطرف الأول الذي يأخذ أو يستلم القيمة ، والطرف الثاني الذي يعطي أو يسلم القيمة.
2- يكون الطرف الذي أستلم أو أخذ القيمة مديناً لهذه القيمة والطرف الذي سلم أو أعطى القيمة يعتبر دائناً بنفس القيمة.

وتسجل العمليات المالية وفق الطريقة أعلاه ويطلق على هذا النموذج مصطلح القيد البسيط.

ويقصد بالقيد البسيط أن كل عملية مالية يجب أن يتأثر بها حسابين يتم إثبات أحدهما في الطرف المدين والثاني في الطرف الدائن ، أما القيد المركب فيقتصر فقط في الحالات التي يكون فيها طرفي العملية أو احدهما شاملاً لأكثر من حساب.

ولإثبات العمليات المالية وفق القيد المزدوج هناك مجموعة خطوات إرشادية تبسط عملية الإثبات والتسجيل هي:

1- تحديد الحسابات المتأثرة بالعملية المالية.
2- تحديد الأخذ وتحديد العاطي.
3- وضع الأخذ في الطرف المدين (منه) من القيد والعاطي في الطرف الدائن (له) من القيد.
4- إثبات القيد بالقيمة (الدينار) وليس بالكمية والتأكد من توازن القيد من حيث تساوي الطرف المدين مع الطرف الدائن من القيد فضلاً عن إثبات شرح القيد.

مثال5:

قم بإثبات القيد المحاسبي للعمليات أدناه:

1- اشترى كريم بضاعة بمبلغ 5000 دينار من حسن نقداً.

5000 من حـ/ البضاعة (المشتريات)	**الطرف المدين (منه)الطرف الذي أخذ الأخذ**	أستلم
5000 إلى حـ/ الصندوق	**الطرف الدائن (له) الطرف الذي أعطى العاطي**	أعطى

شراء بضاعة نقداً(شرح القيد)

2- تم بيع أثاث إلى خالد على الحساب بمبلغ 10000 دينار.

10000 من حـ/ المدينون(خالد)	الطرف المدين (منه)الطرف الذي أخذ الأخذ	أستلم
10000 إلى حـ/ أثاث	الطرف الدائن (له) الطرف الذي أعطى العاطي	أعطى

بيع أثاث بالأجل لخالد

3- في 2009/6/1 تم شراء سيارة بمبلغ 100000 دينار نقداً.

100000 من حـ/ السيارة	الطرف المدين (منه)الطرف الذي أخذ الأخذ	أستلم
100000 إلى حـ/ الصندوق	الطرف الدائن (له) الطرف الذي أعطى العاطي	أعطى

شراء سيارة نقداً

4- في 2010/1/1 بدأ عمار عمله التجاري بمبلغ 20000 دينار أودعها في الصندوق.

20000 من حـ/ الصندوق	الطرف المدين (منه)الطرف الذي أخذ الأخذ	أستلم
20000 إلى حـ/ رأس المال	الطرف الدائن (له) الطرف الذي أعطى العاطي	أعطى

بدأ العمل التجاري

بناءً على ما سبق (حول تحليل العمليات المالية وفق القيد المزدوج) يمكن استنتاج ما يلي:

1- إن التحليل يرتكز على فكرتين أساسيتين هما الازدواج والتوازن ، ويقصد بالازدواج أن لكل عملية مالية طرفين. أحدهما مدين Debit، والآخر دائن Credit إي أن كل عملية مالية يترتب عليها آثار مزدوجة تتمثل في مديونية أحد الأطراف وهو الذي حصل على القيمة أو المنفعة ودائنية الطرف الآخر الذي فقد القيمة أو المنفعة. أما التوازن وهو ضرورة تساوي القيمة الدائنة مع القيمة المدينة.
2- يرمز لكلمة مدين بكلمة (منه) وكلمة دائن بكلمة (له).
3- ينظر هذا التحليل إلى المنشأة كشخصية معنوية مستقلة عن صاحبها ، بمعنى أن التحليل إلى طرف دائن وآخر مدين إنما ينصب على أثر هذه العمليات على المنشأة ذاتها من حيث علاقتها بالغير.

هناك بعض الأسس التي اعتمدت لتأكيد تطبيق طريقة القيد المزدوج وهذه الأسس تمثلت بطريقة معادلة الميزانية وتم بيان أثر العمليات المالية وفق هذه الطريقة من خلال أسلوبين الأول من خلال إعداد قائمة الميزانية عقب كل عملية (أسلوب المعادلة) والثاني تسجيل التغيرات في حسابات مستقلة (أسلوب الحساب) وفيما يلي شرح بشيء من التفصيل لهذه الطريقة والأساليب المتبعة فيها:

طريقة معادلة الميزانية كأساس في تطبيق القيد المزدوج

تفسر هذه الطريقة فكرة القيد المزدوج استناداً إلى تحليل أثر العمليات المالية على عناصر المركز المالي للمنشأة وتستند إلى:

1- إن لكل منشأة مركز مالي في أي لحظة معينة أو تاريخ معين يتضمن هذا المركز من جهة ممتلكات المنشأة مثل الأراضي والمباني والبضاعة والنقد ويطلق عليها أسم الموجودات ويضمن من جهة أخرى المال الذي خصصه مالك أو ملاك المنشأة لممارسة النشاط والذي يسمى رأس المال مضافاً إليه وما اقترضته المنشأة من الغير ويطلق عليه المطلوبات.
2- إن التوازن بين مجموع قيم الموجودات من ناحية وبين مجموع قيم الحقوق من ناحية أخرى في أي لحظة أو تاريخ معين سببه أن الممتلكات تساوي رأس المال والمطلوبات وعلى ذلك فإن أي عملية تحدث في المنشأة خلال الفترة التي تلي اللحظة أو التاريخ لابد وأن تؤثر على قيم العناصر التي يتضمنها المركز المالي مع بقاء هذا المركز في حالة توازن حتى بعد حدوث العملية المالية.

ويمكن إيضاح تأثير العمليات المالية على عناصر معادلة الميزانية من خلال أسلوبين هما:

الأسلوب الأول: أسلوب المعادلة

يقدم أسلوب المعادلة تفسيراً لطريقة القيد المزدوج وذلك باعتبار أن التحليل ينصب على الأثر الذي تحدثه العمليات المالية على عناصر المركز المالي سواء كان هذا الأثر بالزيادة أو النقصان، ويتطلب تطبيق هذا الأسلوب أتباع الخطوات الآتية:

1- تحديد المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين.
2- تحليل كل عملية مالية تقوم بها المنشأة بعد هذا التاريخ إلى طرفين المدين والدائن حسب طريقة القيد المزدوج.
3- تحديد أثر العملية على عناصر المركز المالي الذي سبق حدوثها.
4- إعداد مركز مالي جديد للمنشأة.

هناك بعض المفاهيم التي تناولها هذا الأسلوب يجب توضيحها هي:

1- العناصر المحاسبية.
2- المعادلة المحاسبية.
3- تأثير العمليات المالية على عناصر المعادلة.

وفيما يلي شرح لهذه المفاهيم.

المفهوم الأول- العناصر المحاسبية:

تتكون العناصر المحاسبية من ثلاث عناصر رئيسة هي:

العنصر الأول: الموجودات (الأصول): وتكون في ثلاث مجاميع فرعية هي:

أ- الموجودات الثابتة:

ب- الموجودات المتداولة:

ج- الموجودات الأخرى:

العنصر الثاني: رأس المال (حقوق الملكية):

العنصر الثالث: المطلوبات (الخصوم أو الالتزامات): وتقسم إلى:

أ- مطلوبات (التزامات) طويلة الآجل:

ب- مطلوبات (التزامات) قصيرة الآجل:

ج- المطلوبات الأخرى:

المفهوم الثاني- المعادلة المحاسبية (معادلة الميزانية):

هناك علاقة مباشرة بين مجموعة الموجودات التي تمتلكها المنشأة ومجموعة الحقوق (رأس المال) والمطلوبات، بحيث لا يمكن أن تمتلك المنشأة موجودات دون أن تكون هناك التزامات مترتبة على تلك الموجودات مساوية لها، وهذه العلاقة من شأنها إحداث توازن تلقائي بين قيمة المجموعتين ولا يمكن أن تزيد أي مجموعة في قيمتها عن المجموعة الأخرى وهي أساس فكرة توازن المعادلة ويمثل هذا توازن بين الجانبين وفق المعادلة الآتية:

الموجودات = المطلوبات + رأس المال (حقوق الملكية)

المفهوم الثالث- تأثير العمليات المالية على عناصر معادلة الميزانية:

وذلك من حيث تحليل العمليات المالية وتحديد أثر هذه العمليات على عناصر المركز المالي للمنشأة، فإذا بدأنا بمركز مالي لأي منشأة في تاريخ معين فإن أي عملية تحدث بعد هذا التاريخ سوف تغير من عناصر هذا المركز دون أن تغير من توازنه وبعبارة أخرى تؤدي العمليات المالية باختلاف أنواعها إلى أحداث تغيرات بالزيادة أو النقصان في قيم العناصر المحاسبية الأساسية لمعادلة الميزانية إلا أنها لا تغير من توازنها.

ملاحظة1:

لتوضيح كيفية تحديد الأطراف المدينة والدائنة في كل عملية مالية تحدث في المنشأة يجب مراعاة الآتي:

1- إن أي زيادة في أي عنصر من عناصر الموجودات يتأثر بها الطرف المدين من العملية المالية (لأن الموجودات هي مدينة بطبيعتها).

2- إن أي نقص في أي عنصر من عناصر الموجودات يعتبر دائناً.

3- كل زيادة في قيمة رأس المال أو المطلوبات تعتبر دائنة (لأنها أطراف دائنة بطبيعتها).

4- كل نقصان في رأس المال أو المطلوبات يعد مديناً.

ملاحظة2:

لكي تحافظ على توازن المعادلة الخاصة بالميزانية يجب مراعاة الآتي:

1- إن أي زيادة في عنصر الموجودات يجب أن يقابله:

أ- أما زيادة في عنصر أخر من عناصر المطلوبات ورأس المال.

ب- أو نقصان في عنصر أخر من عناصر الموجودات.

2- إن أي زيادة في عنصر المطلوبات ورأس المال يجب أن يقابله:

أ- أما زيادة في عنصر أخر من عناصر الموجودات.

ب- أو نقصان في عنصر أخر من عناصر المطلوبات ورأس المال.

3- إن أي نقص في عنصر الموجودات يجب أن يقابله:

أ- أما زيادة في عنصر أخر من عناصر الموجودات.

ب- أو نقصان في عنصر أخر من عناصر المطلوبات ورأس المال.

4- إن أي نقصان في عنصر المطلوبات ورأس المال يجب أن يقابله:

أ- أما زيادة في عنصر أخر من عناصر المطلوبات ورأس المال.

ب- أو نقصان في عنصر أخر من عناصر الموجودات.

وفيما يلي الشكل رقم (1) الذي يوضح الاحتمالات الأساسية في معادلة الميزانية في ظل تغير عناصره:

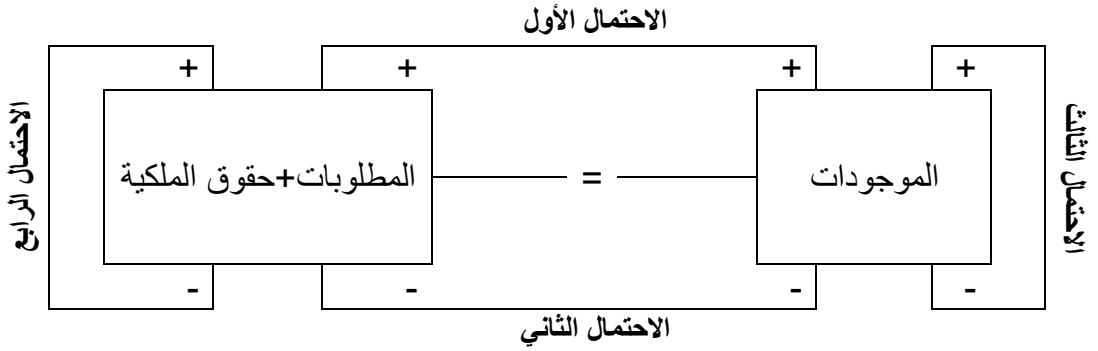

الشكل (1)
احتمالات التغير في عناصر الميزانية

من الشكل (1) أعلاه يتبن في الاحتمال الأول أن أي زيادة في موجود يجب أن يقابله زيادة في المطلوبات أو حقوق الملكية وبالعكس مثال ذلك شراء سيارة على الحساب (بالأجل) وهنا سيزداد احد عناصر الموجودات وهي السيارات ويزداد إحدى المطلوبات وهم الدائنون، وفي الاحتمال الثاني أن أي نقص في موجود يقابله نقص المطلوبات أو حقوق الملكية وبالعكس مثال ذلك سداد لأحد الدائنون نقداً فهنا سنخفض أحد عناصر الموجودات وهو الصندوق وسينخفض احد عناصر المطلوبات وهم الدائنون، وفي الاحتمال الثالث أن أي زيادة في موجود

يقابله نقص بموجود أخر وبالعكس مثال ذلك شراء أثاث نقداً وهنا يلاحظ انخفاض احد عناصر الموجودات وهو الصندوق وفي نفس الوقت زيادة في أخر وهي الأثاث، وفي الاحتمال الرابع أن أي زيادة في المطلوبات أو حقوق الملكية يجب أن يقابلها زيادة أخرى في المطلوبات أو حقوق الملكية وبالعكس مثال ذلك تحويل احد الدائنون إلى كمبيالة (ورقة دفع) وهنا يزداد احد عناصر المطلوبات وهي أوراق الدفع وينخفض أخر وهم الدائنون.

مثال6:

وضح تأثير العمليات التالية على معادلة الميزانية:

1- زيادة في موجود ونقص في موجود أخر.
2- زيادة في موجود وزيادة في أحد عناصر المطلوبات.
3- زيادة في موجود وزيادة في رأس المال.
4- نقص في موجود ونقص في أحد عناصر المطلوبات.
5- نقص في موجود ونقص في رأس المال.
6- زيادة في أحد عناصر المطلوبات ونقص في رأس المال.
7- زيادة في أحد عناصر المطلوبات ونقص في عنصر أخر من عناصر المطلوبات.
8- نقص في أحد عناصر المطلوبات وزيادة في رأس المال.
9- زيادة في أحد عناصر حقوق الملكية مثل رأس المال ونقص في عنصر أخر مثل الأرباح المحتجزة.

الحل:

	الموجودات		=	المطلوبات	+	حقوق الملكية	
1-	+	(-)					
2-	+			+			
3-	+					+	
4-	(-)			(-)			
5-	(-)					(-)	
6-				+		(-)	
7-				+	(-)		
8-				(-)		+	
9-						+	(-)

مثال7:

فيما يلي المركز المالي لمنشأة أحمد التجارية في 12/31 / 2008 :

قائمة المركز المالي لمنشأة أحمد التجارية في 2008/12/31

الموجودات			المطلوبات ورأس المال
أثاث	140000	20000	الدائنون
الصندوق	50000	580000	رأس المال
المدينون	10000		
المباني	400000		
أجمالي الموجودات	600000	600000	**أجمالي المطلوبات ورأس المال**

والتالي العمليات المالية التي جرت في شهر كانون الثاني من عام 2009:

1- أشترت المنشأة أثاث بمبلغ 5000 دينار نقداً.
2- أشترت المنشأة أثاث بمبلغ 80000 دينار على الحساب من منشأة السعد التجارية.
3- قام صاحب المنشأة بزيادة رأس المال بمبلغ 100000 دينار أودعه الصندوق.

4- تم سداد 60000 دينار نقداً لمنشأة السعد التجارية.
5- سدد لنا أحد العملاء مبلغ 4000 نقداً.
6- سحب صاحب المشروع أثاث بمبلغ 30000 دينار لاستخدامه الخاص.
7- تم سداد 8000 دينار لأحد الدائنين بشكل أثاث.
8- سدد صاحب المنشأة المتبقي في ذمة المنشأة لمنشأة السعد التجارية من ماله الخاص.

المطلوب:

1- إيضاح أثر العمليات السابقة على معادلة الميزانية باستخدام أسلوب المعادلة.
2- تصوير المركز المالي الجزئي لمنشأة احمد التجارية في نهاية كانون الثاني 2009.

الحل:

1- إيضاح أثر العمليات السابقة على معادلة الميزانية باستخدام أسلوب المعادلة.

	الموجودات				= المطلوبات		حقوق الملكية +
	أثاث+	صندوق+	مدينون+	مباني	= الدائنون	+	رأس المال
1-	+140000	+50000	+10000	400000	= 20000	+	580000
	5000 +	(5000)					
2-	+145000	+45000	+10000	400000	= 20000	+	580000
	80000+				80000+		
3-	+225000	+45000	+10000	400000	= 100000	+	580000
		100000+					100000+
4-	+225000	+145000	+10000	400000	= 100000	+	680000
		(60000)			(60000)		
5-	+225000	+85000	+10000	400000	= 40000	+	680000
		4000+	(4000)				
6-	+225000	+89000	+6000	400000	= 40000	+	680000
	(30000)						(30000)
7-	+195000	+89000	+6000	400000	= 40000	+	650000
	(8000)				(8000)		
8-	+187000	+89000	+6000	400000	= 32000	+	650000
					(20000)		20000+
	+187000	+89000	+6000	400000	= 12000	+	670000

2- تصوير المركز المالي الجزئي لمنشأة احمد التجارية في نهاية كانون الثاني 2009.

الموجودات	قائمة المركز المالي الجزئي لمنشأة أحمد التجارية في 2009/1/31		المطلوبات ورأس المال
أثاث	187000	12000	الدائنون
الصندوق	89000	670000	رأس المال
المدينون	6000		
المباني	400000		
أجمالي الموجودات	682000	682000	**أجمالي المطلوبات ورأس المال**

تمرين1: بالاعتماد على بيانات المثال 6 السابق قم بإثبات العمليات المالية باستخدام القيد المزدوج.

تمرين2:

فيما يلي المركز المالي لمحلات كريم التجارية في 12/31 / 2008 :

الموجودات	قائمة المركز المالي لمحلات كريم التجارية في 2008/12/31		المطلوبات ورأس المال
أثاث	80000	10000	الدائنون
الصندوق	30000	145000	رأس المال
المدينون	5000		
أثاث	40000		
أجمالي الموجودات	155000	155000	**أجمالي المطلوبات ورأس المال**

والتالي العمليات المالية التي جرت خلال عام 2009:

1- أشترت المحلات سيارة بمبلغ 50000 دينار دفع قيمتها صاحب المحلات من ماله الخاص.
2- أشترت المحلات أثاث بمبلغ 40000 دينار على الحساب من منشأة الحامد التجارية.
3- تم بيع جزء من الأثاث لأحمد بمبلغ 100000 دينار أستلم نصفها نقداً والباقي على الحساب.
4- تم سداد ما بذمة المحلات إلى منشأة حامد نقداً.
5- سدد لنا أحد العملاء مبلغ 2000 نقداً.
6- سحب صاحب مبلغ 5000 دينار لاستخدامه الخاص.
7- سدد أحمد ما بذمته للمحلات نقداً.
8- طلب أحد الدائنين من المحلات عمل كمبيالة عن دينه البالغ 5000 دينار واستجابة المحلات لذلك.

المطلوب:

1- إيضاح أثر العمليات السابقة على معادلة الميزانية باستخدام أسلوب المعادلة.
2- تصوير المركز المالي الجزئي لمحلات كريم التجارية في نهاية عام 2009.
3- إثبات العمليات المالية باستخدام القيد المزدوج.

الأسلوب الثاني: أسلوب الحساب

نتيجة للانتقادات التي وجهت لأسلوب المعادلة كأساس في تطبيق القيد المزدوج وبيان أثر العمليات المالية على معادلة الميزانية حيث أنها تتطلب جهداً ووقتاً كبير في سبيل توضيح أثر العمليات المالية لذا تم اللجوء إلى أسلوب ثاني وهو أسلوب الحساب.

يقصد **بالحساب** هو عبارة عن جدول أو نموذج معين يظهر الزيادة والنقص في عناصر القوائم المالية كوسيلة لتبويب وتجميع العمليات والأحداث المالية التي تحدث خلال الفترة ويتكون من جانبين (جانب أيمن يسمى مدين أو منه ، جانب أيسر ويسمى دائن أو له) ويأخذ الحساب شكل حرف (T) ومن خلال هذين الجانبين يمكن إثبات وتوضيح كل التغيرات التي تحدث في أي حساب من الحسابات التي تتأثر بها العمليات المالية.

أما آلية عمل هذا الأسلوب كبديل للأسلوب السابق في توضيح أثر العمليات المالية وكأساس لتطبيق القيد المزدوج فإنه يتم فتح صفحة أو سجل مستقل لكل فقرة أو بند من بنود عناصر الميزانية يسمى هذا نموذج الصفحة أو السجل بالحساب يثبت فيه التغيرات التي تطرأ على ذلك البند بالزيادة أو النقصان نتيجة العمليات التي تقوم بها المنشأة خلال الفترة وفي نهاية الفترة يتم حصر أثر هذه التغيرات لأعداد المركز المالي. وتكون العمليات المالية دائماً ذات أثر مزدوج أي على حسابين أو أكثر مع اختلاف جانب التأثير لكلا الحسابين مع بقاء مقدار القيمة المؤثرة متساوية.

أنواع الحسابات

هناك عدة تبويبات التي يمكن من خلالها التعرف على أنواع الحسابات أهمها:

أولاً: من حيث الشخصية تقسم إلى:

1- **الحسابات الشخصية**: وتتضمن أسماء الأشخاص سواء كانوا حقيقيين أو معنويين مثل أسماء الدائنين والمدينين وتتضمن الحسابات الشخصية أيضاً حساب رأس المال وحساب جار صاحب المشروع أو جاري الشركاء ، وحساب المصرف ، وتقسم إلى:

أ- حسابات شخصية حقيقية(أشخاص طبيعيون): وتتضمن أسماء أشخاص حقيقيين مثل أحمد ، محمد ، حسن ، سالم..الخ.

ب- حسابات شخصية معنوية(أشخاص معنويون): وهي الحسابات الخاصة بالشركات والمنشآت التي لها شخصية مستقلة عن مالكيها مثل الشركة العامة للغزل والنسيج وشركة ألبان تكريت المحدودة ، المصارف ، ..الخ.

2- **الحسابات غير الشخصية:** وتنقسم إلى:

أ- حسابات حقيقية: مثل ممتلكات المنشأة (وتمثل عناصر الموجودات الثابتة في المركز المالي أي لا تقفل في نهاية السنة المالية وبعض الموجودات المتداولة كالصندوق ، والمخزون "البضاعة" على سبيل المثال) وتقسم إلى:

- حسابات حقيقية مادية: وهي الموجودات الملموسة مثل الأراضي والمباني ..الخ.
- حسابات حقيقية معنوية: وهي الموجودات غير الملموسة مثل شهرة الحل والعلامة التجارية وبراءة الاختراع ..الخ.

ب- الحسابات الاسمية: وهي حسابات وسيطة تفتح خلال السنة وتقفل في نهاية السنة ضمن الحسابات الختامية وتمثل هذه الحسابات:

- بالمصاريف ، أو خسائر (مثل مصاريف الماء والكهرباء ، مصاريف الإعلان ، خسائر الحريق ..الخ).
- والأرباح والإيرادات (مثل إيراد العقار ، الفوائد الدائنة ، أرباح بيع ..الخ).

ويمكن تمثيل هذا التبويب للحسابات بالشكل (2) الأتي

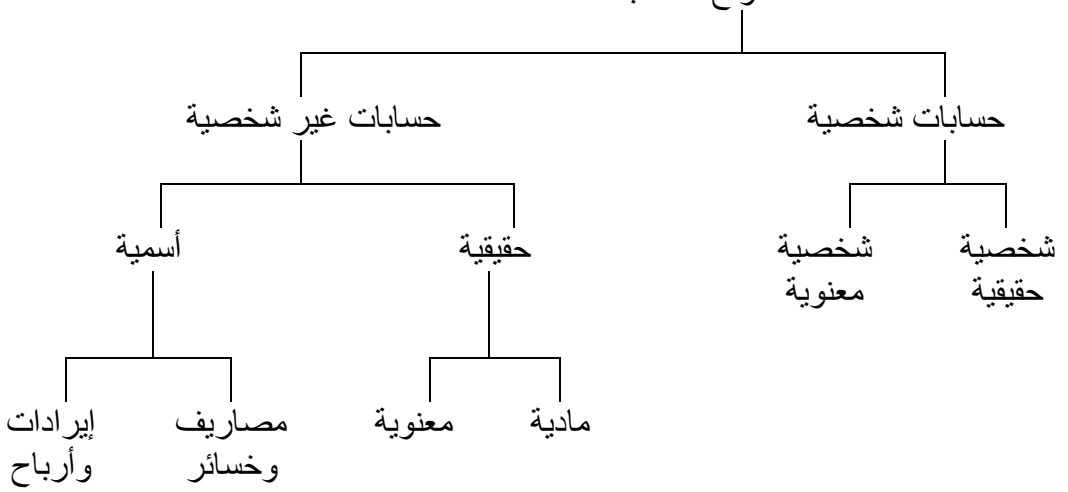

الشكل (2)
تصنيف الحسابات من حيث الشخصية

ثانياً: من حيث عناصر القوائم المالية:

- قائمة المركز المالي: وتقسم إلى ثلاث حسابات رئيسة هي:(وتعد حسابات دائمية ، ذات أرصدة مفتوحة) 1- الموجودات.2- المطلوبات.3- رأس المال .

- قائمة الدخل(المتاجرة والأرباح والخسائر): وتقسم إلى:(حسابات مؤقتة، ذات أرصدة مقفلة) 1- الإيرادات. 2- المصروفات.

قواعد وخطوات التسجيل في الحساب

يكون لكل حدث اقتصادي متعلق بالمنشأة تأثير على حسابين على لأقل حيث يتطلب الفرض الأساسي في النظام المحاسبي أن يكون لكل حدث اقتصادي طرف مدين وطرف آخر دائن مساوٍ له في القيمة إذ أن قواعد المديونية والدائنية تتفق دائماً مع النموذج المحاسبي الأساسي (معادلة الميزانية) والمتمثل:**الموجودات = المطلوبات + حقوق الملكية (رأس المال)**
وفيما يخص كل حساب فإنه يظهر فيه مجموعة من العناصر يمكن تمثيلها بالمعادلة الآتية:
رصيد أول المدة للحساب+الإضافات خلال المدة (إن وجد)= النقص خلال المدة (إن وجد)+رصيد أخر المدة
ولغرض إثبات العمليات المالية وتوضيح أثرها على كل حساب من الحسابات التي تتأثر بها يجب أتباع الخطوات الآتية:

1- يثبت رصيد أول المدة (1/1) إن وجد ويقصد بالرصيد الخاص بالحساب ، المبلغ المتبقي في الحساب ويمثل الفرق بين الزيادة والنقصان في الحساب.
2- تسجيل الإضافات والنقصان في الحساب من خلال تحليل العمليات المالية ، وتتم عملية تحليل العمليات المالية لإثبات الإضافات أو النقص وفق عدة خطوات هي:
أ- يجب أن يحدد المحاسب الحسابات المعنية التي تتأثر بالعملية.
ب- يجب أن يقرر طبيعة الحسابات التي تتأثر بالعملية هل تمثل حساب موجود أو مصروف أم أحد حسابات المطلوبات أو حقوق الملكية أو الإيرادات.
ج- يجب تحديد أثر كل عملية على الحسابات المعنية ، هل تؤدي العملية إلى زيادة أو نقص في الحسابات المختصة.
د- يتم تطبيق قواعد المديونية والدائنية لتحديد الحساب أو الحسابات التي تجعل مدينة ، والحساب أو الحسابات التي تجعل دائنة.
هـ- يجب التأكد من أن الطرف المدين لكل عملية يساوي الطرف الدائن.
3- استخراج رصيد أخر المدة للحساب.

ولتوضيح الخطوات الخاص بتحليل الإضافة والنقص في الحساب فيما يلي الشكل (3) الذي يوضح هذه الخطوات:

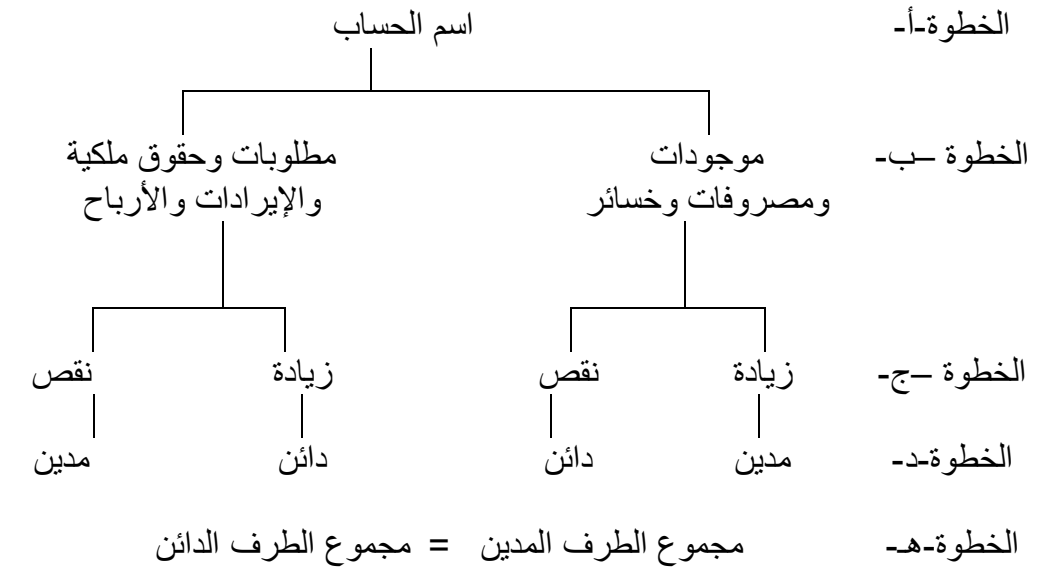

الشكل(3)
خطوات تحليل العمليات المالية ضمن أسلوب الحساب

هناك مجموعة ملاحظات يجب أخذها بنظر الاعتبار عند تحليل أثر العمليات أو عند اعتماد أسلوب الحساب يتم من خلالها توضيح شكل الحسابات الخاصة بعناصر الميزانية

العمومية فضلاً عن قواعد المدينية والدائنية فيها والزيادة والنقصان الحاصلة من جراء الأحداث المالية وهذه الملاحظات هي:

ملاحظة1: تعتبر كل عناصر الموجودات مدينة ويثبت رصيد أي حساب منها في الجانب المدين وعليه تزداد كلما أصبحت مدينة وتنقص كلما أصبحت دائنة ، ويأخذ الشكل العام للحساب ما يلي:

مدين (منه)	كافة حسابات الموجودات		دائن (له)
رصيد أول المدة	××		
+ الإضافة	××	××	- النقصان
		××	الفرق
	×××	×××	
رصيد أخر المدة	××		

ملاحظة2: إن كافة عناصر المطلوبات تكون أرصدتها دائنة وعليه يثبت رصيد هذه الحسابات في الجانب الدائن من الحساب ومن ثم سوف تزيد كلما أصبحت دائنة وتنقص كلما أصبحت مدينة ، ويأخذ الشكل العام لهذه الحسابات ما يلي:

مدين (منه)	كافة حسابات المطلوبات		دائن (له)
- النقصان	××	××	رصيد أول المدة
الفرق	××	××	+ الإضافة
	×××	×××	
رصيد أخر المدة	××		

ملاحظة3: يعد رصيد رأس المال من الأرصدة الدائنة وعليه يثبت رصيد هذا الحساب في الجانب الدائن من الحساب ومن ثم سوف يزيد كلما أصبح دائن وينقص كلما أصبح مدين ، ويأخذ الشكل العام لهذا الحساب ما يلي:

مدين (منه)	حـ/ رأس المال (حقوق الملكية)		دائن (له)
- النقصان	××	××	رصيد أول المدة
الفرق	××	××	+ الإضافة
	×××	×××	
رصيد أخر المدة	××		

ملاحظة4: تعتبر كافة المصروفات والخسائر مدينة ويثبت رصيد أي حساب منها في الجانب المدين وعليه تزداد كلما أصبحت مدينة ، ويأخذ الشكل العام للحساب ما يلي:

مدين (منه)	كافة حسابات المصروفات أو الخسائر		دائن (له)
رصيد أول المدة	××		
+ الإضافة	××	××	- النقصان
		××	الفرق
	×××	×××	
رصيد أخر المدة	××		

ملاحظة5: إن كافة حسابات الإيرادات والأرباح تكون أرصدتها دائنة وعليه يثبت رصيد هذه الحسابات في الجانب الدائن من الحساب ومن ثم سوف تزيد كلما أصبحت دائنة ، ويأخذ الشكل العام لهذه الحسابات ما يلي:

مدين (منه)	كافة حسابات الإيرادات والأرباح		دائن (له)
- النقصان	××	××	رصيد أول المدة
الفرق	××	××	+ الإضافة
	×××	×××	
رصيد أخر المدة	××		

والشكل (4) التالي يوضح كافة الملاحظات السابقة فضلاً عن علاقة تلك الحسابات بالقوائم المالية:

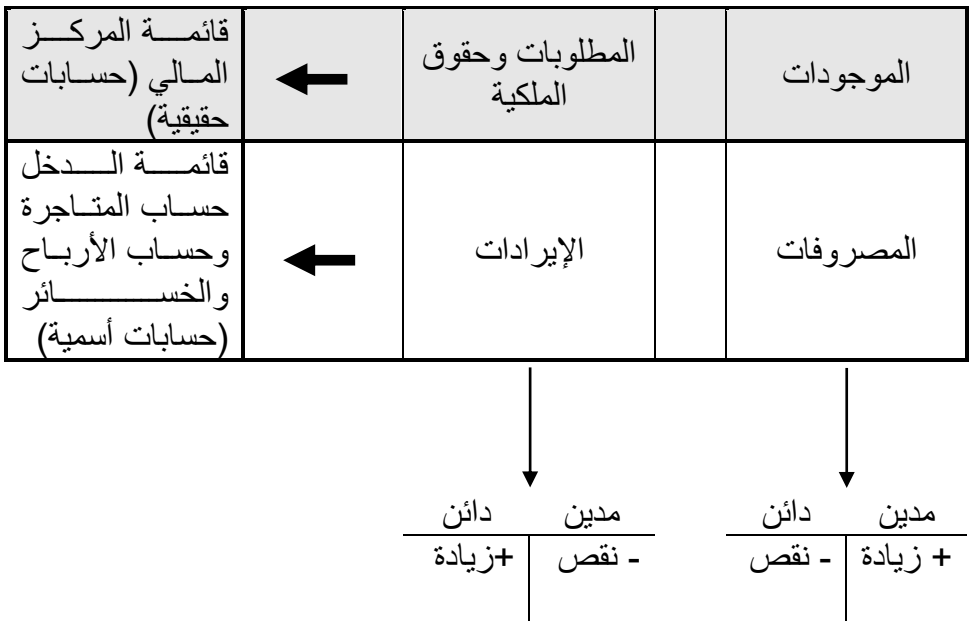

الشكل (4)
علاقة الحسابات بالقوائم المالية

مثال8: كانت قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) لمحلات صلاح التجارية في 2008/1/1 كما يلي:

الموجودات	قائمة المركز المالي لمحلات صلاح التجارية في 2008/1/1		المطلوبات ورأس المال
البضاعة	240000	20000	الدائنون
الصندوق	60000	؟	رأس المال
المدينون	18000		
أجمالي الموجودات	318000	318000	أجمالي المطلوبات ورأس المال

والتالي العمليات المالية التي جرت خلال عام 2008:

1- أشترت المحلات آلات حاسبة بمبلغ 30000 دينار دفع قيمتها نقداً.
2- باعت المحلات بضاعة إلى محلات خالد بمبلغ 120000 دينار تم استلام 70000 دينار منها نقداً والباقي على الحساب.
3- أشترت المحلات بضاعة بمبلغ 90000 دينار على الحساب من منشأة الحسن التجارية.
4- تم سداد ما بذمة المحلات إلى منشأة الحسن نقداً.
5- سحب صاحب المحلات مبلغ 7000 دينار نقداً لاستخدامه الخاص.
6- سدد خالد نصف ما بذمته للمحلات نقداً.

المطلوب: بيان أثر العمليات على المركز المالي باستخدام أسلوب الحساب ومن ثم تصوير قائمة المركز المالي في 2008/12/31.

الحل:

بما أن: الموجودات = المطلوبات + حقوق الملكية (رأس المال)

إذن: 318000 = 20000 + س

س = 318000 – 20000 = 298000 دينار قيمة رأس المال في 2008/1/1

حـ/ البضاعة

240000	في 1/1	120000	2مذكورين
90000	3الدائنون		
		210000	الفرق
330000		330000	
210000	رصيد12/31		

حـ/ الصندوق

60000	في1/1	30000	1 آلات حاسبة
70000	2بضاعة	90000	4الدائنون
25000	6مدينون	7000	5رأس المال
		28000	الفرق
155000		155000	
28000	رصيد12/31		

حـ/ المدينون

18000	في 1/1	25000	6صندوق
50000	2بضاعة		
		43000	الفرق
68000		68000	
43000	رصيد12/31		

حـ/ الدائنون

90000	4صندوق	20000	في1/1
		90000	3بضاعة
20000	الفرق		
110000		110000	
		20000	رصيد12/31

حـ/ رأس المال

7000	5صندوق	298000	في1/1
291000	الفرق		
298000		298000	
		291000	رصيد12/31

حـ/ الآلات حاسبة

		30000	1 صندوق
30000	الفرق		
30000		30000	
		30000	رصيد12/31

أما قائمة المركز المالي في 2008/12/31 لمحلات صلاح التجارية ستكون كما يلي:

الموجودات	قائمة المركز المالي لمحلات صلاح التجارية في 2008/12/31		المطلوبات ورأس المال
البضاعة	210000	20000	الدائنون
الصندوق	28000	291000	رأس المال
المدينون	43000		
أثاث	30000		
أجمالي الموجودات	311000	311000	**أجمالي المطلوبات ورأس المال**

أسئلة الفصل الثاني

س1/عرف ما يلي:
تسجيل العمليات المالية ، القيد المفرد ، القيد المزدوج ، ، الحساب ، الحسابات الاسمية ، الحسابات الحقيقية.

س2/ ما هي الخطوات المعتمدة في إثبات أثر العمليات المالية باستخدام أسلوب الحساب وضحها معزز إجابتك بشكل يبين تسلسل هذه الخطوات.

س3/ البيانات التالية خاصة بمحلات الموصل التجارية لشهر كانون الثاني للعام 2008:
1- في 1/1 بدأت المحلات أعمالها التجارية بمبلغ 40000 دينار كرأس مال أودع منه في الصندوق 30000 دينار والباقي في المصرف.
2- في 1/15 تم شراء أثاث من شركة الهدى التجارية بمبلغ 20000 دينار سدد ربع المبلغ نقداً والباقي على الحساب.
3- في 1/16 دفعت المحلات مبلغ 200 دينار نقداً عن شراء آلة حاسبة.
4- في 2/18 باعت المحلات أثاث إلى التاجر أحمد بمبلغ 5000 دينار على الحساب.
5- في 1/20 سددت المحلات إلى شركة الهدى التجارية مبلغ 10000 دينار نقداً.
6- في 1/22 سدد التاجر أحمد للمحلات مبلغ 4000 دينار بصك.
7- في 1/31 قامت المحلات بزيادة رأس المال بمبلغ 6000 دينار أودع الصندوق والمصرف بنسبة 2:3 على التوالي.
المطلوب: 1- تسجيل القيود اللازمة للعمليات أعلاه (مع شرح القيد لكل عملية)
2- إثبات أثر العمليات المالية باستخدام أسلوب معادلة.
3- إثبات أثر العمليات المالية باستخدام أسلوب الحساب.
4- إعداد الميزانية العمومية الجزئية في 2008/1/31.

س4/ تعتمد شركة النجاح التجارية طريقة القيد المفرد في تسجيل عملياتها المحاسبية وقد أمكن الحصول على بيانات الموجودات والمطلوبات في أول السنة وآخرها الخاصة بالشركة لعام 2007 والتي كانت كما يلي:

البيان	أثاث	بضاعة	مدينون	صندوق	دائنون
2007/ 1 / 1	600000	4000000	1500000	500000	1000000
2007/12/31	700000	5000000	2000000	800000	1500000

فإذا علمت أن صاحب الشركة قد قام بزيادة رأس المال خلال السنة بمبلغ 1000000 دينار ، أما المسحوبات الشخصية خلال العام فبلغت 400000 دينار.
المطلوب: إيجاد صافي الربح للشركة وفق طريقة القيد المفرد.

س5/ فيما يلي بعض أرصدة الحسابات لشركة أحمد التجارية للعام 2007 ، والمطلوب إيجاد المبالغ المجهولة في كل مما يلي:

البيان	أثاث	صندوق	دائنون	بضاعة	مدينون
2007/ 1 / 1	10000	45000	؟	100000	؟
2007/12/31	؟	؟	70000	؟	55000

فإذا علمت:
1- تعمل الشركة على الحفاظ على رصيد النقدية في كل سنة بنسبة 30% من رأس المال.
2- تمثل أرصدة المدينون 50% من رصيد البضاعة.
3- المسحوبات الشخصية لصاحب المشروع خلال العام هي 19000 دينار ، أما الإضافات فكانت 5000 دينار.
4- بلغ صافي الربح وفق نظرية القيد المفرد في نهاية عام 2007 (15%) من رأس المال.

س6/ بلغ رأس المال لمحلات عدنان التجارية 340000 دينار في 2008/1/1 ، فإذا علمت أن المحلات تنتهج الإجراءات التالية في عملها:
1- تحتفظ برصيد للنقدية والمدينون والبضاعة بنسبة 3: 1: 6 على التوالي.
2- تمثل المطلوبات 25% من إجمالي رصيد البضاعة.
3- تمثل الموجودات في 1/1 80% من موجودات 12/31.
المطلوب: إيجاد مقدار صافي الربح أو الخسارة فضلاً عن القيم المجهولة فيما يلي:

البيان	صندوق	دائنون	بضاعة	مدينون
2008/ 1 / 1	؟	؟	؟	؟
2008/12/31	؟	؟	؟	؟

س7/ البيانات التالية خاصة بمحلات السعد التجارية لشهر للعام 2009:
1- في 4/1 بدأت الشركة أعمالها التجارية برأس مال قدره 60000 دينار أودع في الصندوق والمصرف بنسبة 3 : 2 على التوالي.
2- في 4/2 تم شراء بناية بمبلغ 15000 دينار نقداً.
3- في 4/5 تم شراء أثاث بمبلغ 40000 دينار من شركة الفرات للأثاث وتم دفع ربع المبلغ بصك والباقي على الحساب.
4- في 4/20 قام صاحب الشركة بشراء سيارة بمبلغ 20000 دينار نقداً من ماله الخاص وضعها ضمن ممتلكات الشركة.
5- في 4/26 تم سداد نصف الذي بذمة الشركة إلى شركة الفرات نقداً.
6- في 4/30 تم زيادة رأس المال بمقدار 50000 دينار نقداً.
المطلوب:
1: تسجيل القيود اللازمة للعمليات أعلاه (مع شرح القيد لكل عملية)
2- إثبات أثر العمليات المالية باستخدام أسلوب معادلة.
3- إثبات أثر العمليات المالية باستخدام أسلوب الحساب.
4- إعداد الميزانية العمومية الجزئية في 2009/4/30.

س8/أختر الإجابة أو الإجابات الصحيحة:

1- هذه الحسابات يكون رصيدها دائناً:
أ- الصندوق ب- الإيرادات
ج- الرواتب د- الأراضي

2- يعد من الحسابات الاسمية:
أ- الصندوق ب- الإيرادات
ج- الرواتب د- الأراضي

3- يظهر في قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية):
أ- الصندوق ب- الإيرادات
ج- الإيجار د- الفوائد الدائنة

4- جعل الحساب دائناً يشير إلى:
أ- زيادة في الموجودات ب- زيادة في مطلوبات
ج- زيادة في المصروفات د- زيادة في الأثاث

5- يعد رصيد الأثاث بأنه:
أ- موجود وبرصيد مدين ب- موجود وبرصيد دائن
ج- مطلوب وبرصيد دائن د- مطلوب وبرصيد مدين

6- إذا كان رصيد رأس المال في 2009/1/1 هو 225000 دينار وخلال السنة حقق المشروع ربح يعادل 10% من رأس المال في 2009/12/31 فكم يبلغ صافي الربح:
أ- 25000 دينار ب- 75000 دينار
ج- 22500 دينار د- 72500 دينار

7- صافي المركز المالي يمثل:
أ- الموجودات ناقص المطلوبات ب- الموجودات زائداً المطلوبات
ج- الموجودات ناقص حق الملكية د- الموجودات زائداً حقوق الملكية

8- إحدى الحسابات التالية لا تعد من الحسابات الاسمية:
أ- الصندوق ب- الإيرادات
ج- الإيجار د- الفوائد الدائنة

9- شراء أثاث نقداً سيؤثر على معادلة الميزانية من خلال:.
أ- زيادة في موجود ونقص في أخر ب- زيادة في مطلوب ونقص في أخر
ج- زيادة في موجود وزيادة في مطلوب د- نقص في مطلوب ونقص في موجود

10- زيادة رأس المال بمبلغ 20000 دينار نقداً:
أ- زيادة في موجود ونقص في أخر ب- زيادة في حق ملكية ونقص في أخر
ج- زيادة في موجود وزيادة حق ملكية د- نقص في حق ملكية ونقص في موجود